

Distr.: General
24 January 2023
Arabic
Original: English



الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول

جنيف، 30 كانون الثاني/يناير 3 شباط/فبراير 2023

البند 6(ج) من جدول الأعمال

النظر في المسائل الواردة في الفقرة 5 من قرار الجمعية العامة [A/RES/76/231](#) المتعلق بتقديم توصيات بشأن المعايير والقواعد والمبادئ الممكنة التي تضبط أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بتهديدات الدول للمنظومات الفضائية، بما يشمل، حسب الاقتضاء، كيفية إسهامها في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً، بما في ذلك صكوك بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

دور معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول في أمن الفضاء

مقدم من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

أولاً - مقدمة

1- أنيطت بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 231/76 والمعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق وضع معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول (الفريق العامل)، ولاية الاضطلاع، في جملة أمور، "بتقديم توصيات بشأن معايير وقواعد ومبادئ ممكنة تضبط أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بتهديدات الدول للمنظومات الفضائية، بما يشمل، حسب الاقتضاء، كيفية إسهامها في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً، بما في ذلك بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"⁽¹⁾. ودعماً لعمل الفريق العامل، أعدت ورقة المعلومات الأساسية هذه لتوفير سياق بشأن دور معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول في أمن الفضاء وعلاقتها بالصكوك الملزمة قانوناً.

(1) قرار الجمعية العامة 231/76، الدورة 76، بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول (24 كانون الأول/ديسمبر 2021)، متاح في الرابط <https://undocs.org/A/RES/76/231>.



ثانياً - سياق المصطلحات

ألف - المعايير والقواعد والمبادئ

- 2- المفهوم عموماً أن المعايير والقواعد والمبادئ المتبعة في المناقشات المتعددة الأطراف هي أدوات غير ملزمة قانوناً، على النقيض من الصكوك الملزمة قانوناً مثل المعاهدات. ويبدو أن صياغة القرار 231/76 تؤيد هذا التفسير، لأنها تقدم المعايير والقواعد والمبادئ بوصفها آليات يمكن أن تسهم في التفاوض بشأن الصكوك الملزمة قانوناً، مما يدل على أنها ليست ملزمة قانوناً في حد ذاتها⁽²⁾.
- 3- ولا يقدم القرار 231/76 ولا القرار السابق 36/75 تعريفاً للمعايير والقواعد والمبادئ. ولذلك من المفيد تسليط الضوء على مختلف التفسيرات الموجودة فيما يتعلق بمعنى هذه المصطلحات وتعزيز الفهم المشترك لهذه المفاهيم.
- 4- والمناقشات المتعلقة بأمن الفضاء في المحافل المتعددة الأطراف عادة ما تستخدم تعاريف مستمدة من أدبيات العلوم الاجتماعية⁽³⁾، التي تفهم المعايير على أنها قواعد السلوك المناسب لجهات فاعلة ذات هوية محددة⁽⁴⁾. وتعرّف المبادئ على أنها اعتقادات تتعلق بالحقائق والسببية والاستقامة، والقواعد على أنها أوامر أو محظورات محددة للعمل⁽⁵⁾.
- 5- وفي سياق الفضاء الخارجي، فإن الفرق بين هذه الأدوات الثلاثة، وفقاً لأدبيات العلوم الاجتماعية، يبدو على النحو التالي:

المبدأ	المعيار	القاعدة
تتحمل الدول المسؤولية الدولية عن الأنشطة القومية في الفضاء الخارجي.	تسجيل الأجسام الفضائية. الإخطار بعمليات الإطلاق	تفاصيل محددة يتعين تبادلها عند تسجيل الأجسام الفضائية أو عند تقديم إشعار بعمليات الإطلاق.
تمارس الدول ولايتها القضائية وسيطرتها على الأجسام الفضائية التابعة لها.		تبادل المعلومات عن البارامترات المدارية للأجسام الفضائية

(2) انظر المرجع نفسه، الفقرة 5(ج).

(3) تجدر الإشارة إلى أنه حتى في أدبيات العلوم الاجتماعية لا يوجد فهم عام بأن المعايير والقواعد والمبادئ غير ملزمة قانوناً بشكل عام، حتى لو كانت هذه هي الطريقة التي تفهم بها عموماً في سياق المناقشات المتعددة الأطراف.

(4) Martha Finnemore & Kathryn Sikkink, *International Norm Dynamics and Political Change*, 52 International Organization 887, 887-917 (1998).

(5) Stephen D. Krasner, *Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables*, 36 International Organization 185, 186 (1982).

المبدأ	المعيار	القاعدة
القرار 1962 (د-18) ⁽⁶⁾	القرار 1721 باء (د-16) ⁽⁸⁾	القرار 101/62 ⁽¹³⁾
مقنن في المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي ⁽⁷⁾	القرار 1962 (الدورة الثامنة عشرة) ⁽⁹⁾	تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2013
	مقنن في المادة الثامنة من معاهدة الفضاء الخارجي ⁽¹⁰⁾	عن تدابير الشفافية وبناء الثقة ⁽¹⁴⁾
	محدد في اتفاقية التسجيل لعام 1975 ⁽¹¹⁾	
	مدونة لاهاي لقواعد السلوك ⁽¹²⁾	

6- وغالباً ما تكون المبادئ أكثر تجريداً ولكنها تشكل الأساس الذي يقوم عليه النظام. كما توفر المعايير، بدرجة أقل قليلاً، الخصائص الأساسية المميزة لذلك النظام عن طريق التوسع في المبادئ. وتتسق قواعد النظام نفسه مع مبادئه ومعاييرها، وتعمل على إضفاء الطابع المؤسسي عليها في شكل مجموعة من البارامترات المحددة، ولكنها لا تحدد الخصائص الأساسية للنظام على غرار المبادئ والمعايير. وعلى هذا النحو، فإن تغيير قاعدة ما يشكل تغييراً للنظام، ولكن التغيير في مبدأ أو معيار يشكل تغييراً للنظام نفسه⁽¹⁵⁾.

7- وعلى الرغم من اختلاف المعايير والقواعد والمبادئ - مع ترابطها، مثلما هو موضح أعلاه - فإن مصطلح "المعايير" كثيراً ما يستخدم على أنه كلمة جامعة للإشارة إلى جميع الآليات غير الملزمة قانوناً،

(6) "تترتب على الدول الأطراف مسؤولية دولية عن الأنشطة القومية المباشرة في الفضاء الخارجي، سواء أن باشرت هياكل حكومية أو كيانات غير حكومية. انظر قرار الجمعية العامة 1962 (د-18) بشأن إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه 5، (13 كانون الأول/ديسمبر 1963) [إشارة إليه فيما يلي بـ "القرار 1963 (د-18)]، متاح في الرابط التالي: https://www.unoosa.org/pdf/gares/ARES_18_1962E.pdf.

(7) "تترتب على الدول الأطراف في المعاهدة مسؤولية دولية عن الأنشطة القومية المباشرة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، سواء باشرت هياكلها الحكومية أو غير الحكومية، وعن تأمين مباشرة الأنشطة القومية وفقاً للمبادئ المقررة في هذه المعاهدة." انظر المادة السادسة من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، 27 كانون الثاني/يناير 1967، 18 UST 2410، 610 UNTS 386 ILM 6 [إشارة إليه فيما يلي بـ "معاهدة الفضاء الخارجي"].

(8) "إن الجمعية العامة (...) تهيب بالدول التي تطلق أجساماً في مدار أو ما بعده أن تقدم معلومات على وجه السرعة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، عن طريق الأمين العام، من أجل تسجيل عمليات الإطلاق." انظر قرار الجمعية العامة 1721 باء (د-16)، بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية 1، (20 كانون الأول/ديسمبر 1961)، متاح في الرابط التالي: https://www.unoosa.org/pdf/gares/ARES_16_1721E.pdf.

(9) يشير إلى وجود سجلات أنشأتها الدول: "الدولة مقيد في سجلها جسم مطلق في الفضاء الخارجي (...)" انظر القرار 1962 (د-18)، المرجع السابق، الحاشية 6 أعلاه، الفقرة 7.

(10) يشير إلى وجود سجلات أنشأتها دول: "دولة طرف في المعاهدة مقيد في سجلها جسم مطلق في الفضاء الخارجي (...)" انظر معاهدة الفضاء الخارجي، المرجع السابق، الحاشية 7 أعلاه، المادة الثامنة.

(11) انظر عمومياً اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، 28 UST 695، TIAS 8480، 15 UNTS 1023.

(12) انظر المواد 4 - أ - 2، و 4 - أ - 3، و 5 (ج) من مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية (2002)، متاحة في الرابط <https://www.hcoc.at/what-is-hcoc/text-of-the-hcoc.html>.

(13) قرار الجمعية العامة 62/101، د-62، بشأن التوصيات المتعلقة بتعزيز ممارسات الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية (17 كانون الأول/ديسمبر 2007)، متاح في الرابط <https://digitallibrary.un.org/record/614200>.

(14) تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، د-68. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة A/68/189 (29 تموز/يوليه 2013) [إشارة إليها فيما يلي بـ "تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2013"]، متاح في الرابط: https://www.unoosa.org/posa/oosadoc/data/documents/2013/a/a68189_0.html.

(15) كراسنر، المرجع السابق المذكور في الحاشية 5 أعلاه.

مما قد يؤدي إلى إثارة الالتباس. ومن المرجح أن هذا الأمر يعود إلى استخدام المصطلحات نفسها في النظرية القانونية، مما قد يؤدي إلى ارتباك في المناقشات المتعددة الأطراف⁽¹⁶⁾. ومع ذلك، وتوخياً للوضوح، ستستخدم ورقة العمل هذه المصطلحات على غرار فهمها في أدبيات العلوم الاجتماعية، لأن هذا هو الأكثر استخداماً في مجال الشؤون الدولية. وعلى هذا النحو، فإن أي استخدامات لمصطلحات "المعايير" و"القواعد" و"المبادئ" ستشير إلى آليات غير ملزمة قانوناً على النحو المحدد في الفقرة 3. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام مصطلح "الأطر المعيارية" للإشارة إلى جميع هذه الآليات بطريقة جماعية.

باء - أنماط السلوك المسؤول

8- تركز الولاية الممنوحة للفريق العامل المفتوح باب العضوية بموجب القرار 231/76 على وضع توصيات بشأن المعايير والقواعد ومبادئ السلوك المسؤول. ويختلف هذا التركيز عن الاتفاقات والمبادرات التقليدية لتحديد الأسلحة، التي كانت تقليدياً أكثر تركيزاً على وضع قيود على القدرات. ومن الأمثلة على ذلك القرار 1884(د-18)⁽¹⁷⁾، الذي دعا الدول إلى الامتناع عن وضع أو تركيب أي أجسام في مدار حول الأرض تحمل أسلحة دمار شامل. وأصبح هذا في نهاية المطاف المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي.

9- ويمكن أن تكون هناك مزايا لتقييد السلوك بدلاً من تقييد القدرات. وبعض سلوكيات وممارسات الدول المرتبطة باستخدام منظومات الأسلحة قد يكون من الأسهل مراقبتها ورصدها في بعض الحالات دون الحاجة إلى اتخاذ تدابير تدخلية⁽¹⁸⁾.

10- والتركيز على السلوكيات لا يعني بالضرورة تجاهل القضايا المتعلقة بالقدرات. ومع ذلك، ومثلما أعرب البعض، يمكن أن تكون القدرات محايدة، وهذا هو الحال في كثير من الأحيان في الفضاء الخارجي. ويمكن أن تكون التهديدات نتيجة لكيفية تصرف جهة فاعلة عند استخدام قدرات معينة. وهذا هو شاغل العديد من الدول فيما يتعلق بالأجسام المزدوجة الغرض، أي الأجسام المصممة لتحقيق هدف حميد (مثل إزالة الحطام أو تقديم الخدمات في المدار)، ولكن يمكن إعادة توظيفها لإلحاق الضرر بأجسام

(16) في النظرية القانونية المعيارية، يستخدم مفهوم "المعايير القانونية" للإشارة إلى كل من القواعد والمبادئ، والتي تعتبر أنواعاً مختلفة من المعايير. ومع ذلك، وفي إطار النظرية القانونية المعيارية، فإنها تحمل معنى يختلف عن المعنى المذكور أعلاه. تعرّف النظرية القانونية المعيارية المعايير بأنها قواعد سلوك تملّوها أو تصدرها سلطة شرعية بغية تنظيم السلوك البشري عن طريق الأوامر أو الإنذار أو الحظر. وهي تفترض أن عدم امتثالها يستتبع فرض عقوبة. وعلى هذا النحو، وبالنسبة للنظرية القانونية المعيارية، يمكن أن تكون القواعد ملزمة قانوناً. انظر بشكل عام هانز كيلسن، النظرية القانونية البحتة (1934).

وعلاوة على ذلك، فإن النظرية القانونية المعيارية تصنف المعايير عموماً إلى مجموعتين: المبادئ من ناحية، والقواعد من ناحية أخرى. فتعرّف المبادئ على أنها متطلبات للتأمين، أي المعايير التي تتطلب تحقيق شيء ما "إلى أقصى حد ممكن، بالنظر إلى الإمكانات القانونية والواقعية". أما القواعد فهي ذات طبيعة أكثر تحديداً: فهي إما أن تستوفي أو لا تستوفي، ومن ثم فهي تنطبق على أساس "كل شيء أو لا شيء". ومع ذلك، يمكن تحقيق المبادئ بطريقة كلية أو جزئية، دون أن يؤثر ذلك على صحة المبدأ نفسه. واستناداً إلى هذا التمييز، يمكن فهم أن المعايير الأساسية، مثل تلك المنصوص عليها في الدساتير، هي مبادئ بشكل عام، وأن المعايير ذات الطبيعة القانونية والتنظيمية هي عادة في حكم القواعد. انظر، روبرت أليكسي، نظرية الحقوق الدستورية 47(2002)؛ ورونالد دوركين، نموذج القواعد، سلسلة المنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس - كلية الحقوق جامعة ييل 14، 25(1967)؛ وغوستافو زاغريبيلسكي، EL DERECHO DÚCTIL. والقانون، والحقوق والعدالة (م). غاسكون ترانس (1995). انظر أيضاً بشكل عام رونالد دوركين، أخذ الحقوق على محمل الجد (1977).

(17) قرار الجمعية العامة 1884 (د. 18)، بشأن مسألة نزع السلاح العام الكامل (17 تشرين الأول/أكتوبر 1963)، متاح في الرابط <https://digitallibrary.un.org/record/203960>.

(18) Jessica West & Almudena Azcárate Ortega, *Space Dossier 7—Norms for Outer Space: A Small Step or a Giant Leap for Policymaking?*, UNIDIR (March 2022), available online at https://www.unidir.org/publication/space_dossier_7_norms_outer_space.

فضائية أخرى⁽¹⁹⁾. وتنتشر الأجسام ذات الغرض المزدوج بشكل متزايد في الفضاء، وقد أدى وجودها إلى طمس الحدود المفاهيمية للأسلحة، مما يجعل التحكم عن طريق فرض القيود على الأجهزة أمراً صعباً. وفي هذه الحالات، يعود تعريف سلاح ما إلى طريقة استخدامه. وعلى هذا النحو، فإن الجهود المبذولة للحد من الأنشطة أو الآثار الضارة، أو لمنع تصعيد النزاعات، تعتمد بالتالي على معايير سلوك مشتركة⁽²⁰⁾.

11- وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على السلوك "المسؤول" و"غير المسؤول" يفيد في إبراز أنه على الرغم من أن بعض الأنشطة قد تعتبر ضمن عتبة المشروعية، فإنها لا تعزز بالضرورة أمن الفضاء واستدامته، بل يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتعرض السلام في الفضاء الخارجي للخطر.

12- وعلى مدار تاريخ استكشاف الفضاء، اضطلعت الدول بالعديد من الأنشطة التي اعتبرت قانونية عموماً، لكنها غير مسؤولة أو ضارة ببيئة الفضاء أو بأنشطة جهات فاعلة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك اختبار واستخدام الأسلحة المضادة للسواتل، التي أثارت ردود فعل قوية من المجتمع الدولي. وقد أدانت عدة دول هذه التجارب باعتبارها غير مسؤولة لأنها تؤدي بصورة متعمدة إلى إنتاج حطام طويل الأجل قد يعرض العمليات الفضائية لخطر شديد، ولا سيما في المدارات المكتظة مثل المدار الأرضي المنخفض⁽²¹⁾.

13- ويضع التركيز على السلوك المسؤول عتبة جديدة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند الاصطلاح بالأنشطة الفضائية، وتمهد الطريق لمواصلة تطوير المبادئ المنصوص عليها في معاهدة الفضاء الخارجي وغيرها من قوانين الفضاء المنطبقة لضمان أمن الفضاء.

ثالثاً - العلاقة بين الآليات غير الملزمة والملزمة قانوناً⁽²²⁾

14- على الرغم من أن الآليات غير الملزمة قانوناً والملزمة قانوناً كثيراً ما ينظر إليها على أنها نهج متنافسة لمعالجة شواغل أمن الفضاء، فإنها كثيراً ما تكون مترابطة بشكل وثيق ومتكاملة إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، ساعدت المبادئ القانونية المتعلقة بالمراعاة الواجبة للبيئة الفضائية وعدم تلوثها، المكرسة في المادة التاسعة من معاهدة الفضاء الخارجي، على توفير المعلومات اللازمة لممارسات الحد من الحطام الفضائي، مثل المبادئ التوجيهية للحد من الحطام الفضائي الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي⁽²³⁾. وكثيراً ما توجه المعايير والقواعد والمبادئ غير الملزمة وتعكس كيفية تفسير القانون وتطبيقه في الممارسة العملية، ويمكن أن تساعد في إيجاد الحلول للقواعد القانونية المتضاربة.

(19) الأجسام المزدوجة الغرض مصممة لتحقيق هدف حميد (مثل إزالة الحطام أو تقديم الخدمات في المدار)، ولكن يمكن إعادة توظيفها لإلحاق الضرر بأجسام فضائية أخرى. وينبغي عدم الخلط بينها وبين الأجسام ذات الاستخدام المزدوج، وهي تلك التي لها وظيفة عسكرية وأمنية، فضلاً عن وظيفة مدنية أو تجارية. انظر ألدينا أركاراتي أورتيغا، بيان إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن "الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول" - الموضوع 3: التهديدات الحالية والمقبلة التي تشكلها الدول على النظم الفضائية (14 أيلول/سبتمبر 2022)، متاح في الرابط <https://documents.unoda.org/wp-content/uploads/2022/09/Azcarate-Ortega-Almudena-OEWG-dual-use-presentation-FINAL.pdf>.

(20) West & Azcarate Ortega, *op. cit. supra* note 18 at 25.

(21) الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، والأخطار التي تهدد أمن الأنشطة والنظم الفضائية، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، (12 أيلول/سبتمبر 2022)، وثائق الأمم المتحدة A/AC.294/2022/WP.16، متاح في الرابط التالي: https://documents.unoda.org/wp-content/uploads/2022/08/20220817_A_AC294_2022_WP16_E_UNIDIR.pdf.

(22) انظر عموماً ويست وأركاراتي أورتيغا، المرجع السابق، الحاشية 18 أعلاه. يتضمن هذا القسم مقتطفات متعددة من هذا المنشور، والتي جرى تكيفها وتحديثها من أجل ورقة العمل هذه.

(23) مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، والمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (2010)، متاح في الرابط https://www.unoosa.org/pdf/publications/st_space_49E.pdf.

15- والعلاقة بين الأطر المعيارية والقانونية صحيحة أيضاً في الاتجاه المعاكس: فليس من غير المألوف أن الآليات غير الملزمة قانوناً تصبح قوانين ملزمة في نهاية المطاف من خلال التدوين في اتفاقات قانونية. فعلى سبيل المثال، استندت معاهدة الفضاء الخارجي إلى قرارات للأمم المتحدة: القرار 1884 (د-18)، المذكور أعلاه، الذي دعا البلدان إلى عدم وضع أسلحة دمار شامل في الفضاء الخارجي، والقرار 1962 (د-18)، الذي وضع إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

16- وعلاوة على ذلك، فإن الآليات غير الملزمة قانوناً قد تصبح قانوناً دولياً عرفياً ملزماً، يتألف من قواعد قانونية مستمدة من السلوك المتسق للدول التي تتصرف انطلاقاً من الاعتقاد بأن القانون يلزمها بالتصرف بطريقة معينة⁽²⁴⁾. ومن الأمثلة الأخرى على الطبيعة المعيارية للقانون الدولي العرفي، أن تكون ممارسات الدول موحدة تقريباً، ولكن لا يشترط وجود توحيد تام من أجل إرساء مثل هذا القانون، ما دام هناك دليل على إدانة أو إنكار وجود انتهاكات أو خروقات لهذا التوحيد تشير إلى الاعتراف بالقاعدة⁽²⁵⁾.

17- وبهذا المعنى، تشير معاهدة الفضاء الخارجي إلى القرارين 1962 (د-18) و 1884 (د-18) في ديباجتها، مما يبرز الدور الذي اضطلع به هذان الصكان غير الملزمين قانوناً في إرساء الأساس الذي مكن من نجاح التفاوض على أساسه بشأن معاهدة الفضاء الخارجي. وعلى نحو مماثل، كثيراً ما تتضمن القرارات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إشارات إلى معاهدة الفضاء الخارجي. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك القرار 41/77 بشأن "تجارب القذائف المدمرة المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر"⁽²⁶⁾ الذي يذكر المادة التاسعة التي تنص على أن "تضطلع الدول الأطراف في المعاهدة بجميع أنشطتها في الفضاء الخارجي مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح المقابلة لجميع الدول الأطراف الأخرى"؛ والقرار 250/77 بشأن "تدابير عملية إضافية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"⁽²⁷⁾ الذي يشير إلى أهمية المادة الرابعة التي تحظر "وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل في مدار حول الأرض، أو تركيب هذه الأسلحة على الأجرام السماوية، أو وضع هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي بأي طريقة أخرى".

(24) سيلزم دائماً وجود عنصرين من عناصر القانون الدولي العرفي لمعرفة ما إذا كان القانون الدولي العرفي قد تم تشكيله: (1) الممارسة العامة/التكرار الواسع النطاق للأفعال الدولية من جانب الدول على مر الزمن (ممارسات الدول)؛ (2) اشتراط أن الأفعال يجب أن تدافع الالتزام بموجب القانون (الاعتقاد بالزامية الممارسة وضرورتها). انظر لجنة القانون الدولي، مشروع استنتاجات بشأن تحديد القانون الدولي العرفي، مع التعليقات، حولية لجنة القانون الدولي (2018) 152، 2، متاح في الرابط https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/commentaries/1_13_2018.pdf.

(25) "لا ترى المحكمة أن ترسيخ قاعدة ما على أنها عرفية، يستوجب أن تكون الممارسة المقابلة متفقة تماماً مع القاعدة. وبغية استنتاج وجود قواعد عرفية، ترى المحكمة أنه يكفي أن يكون سلوك الدول، بوجه عام، متسقاً مع هذه القواعد، وأن حالات تصرف الدول على نحو لا يتسق مع قاعدة معينة ينبغي التعامل معه عموماً على أنه خرق لتلك القاعدة، وليس كمؤشر على الاعتراف بقاعدة جديدة". انظر الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة)، 1986 186 ¶ I.C.J.14، (27 حزيران/يونيه 1986)، متاح على الرابط <https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/70/070-19860627-JUD-01-00-EN.pdf>. انظر أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مقدمة - قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي، متاح في الرابط <https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/in>.

(26) قرار الجمعية العامة 77/41، الدورة 77، بشأن اختبار الصواريخ المدمرة المضادة للأقمار الصناعية ذات الصعود المباشر (7 كانون الأول/ديسمبر 2022)، متاح في الرابط <https://undocs.org/A/RES/77/41>.

(27) قرار الجمعية العامة 77/250، الدورة 77، التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (30 كانون الأول/ديسمبر 2022)، متاح في الرابط: <https://undocs.org/A/RES/77/250>.

رابعاً - كيف يمكن للمعايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول أن تسهم في إيجاد مجال فضائي أكثر أمناً⁽²⁸⁾

18- عادة ما تكمن الآليات غير الملزمة قانوناً في القيم والتوقعات الاجتماعية وليس في القانون، ونتيجة لذلك، غالباً ما يكون من الأسهل تطويرها وتكييفها عن طريق وسائل سياسية بدلاً من الوسائل القانونية. ولهذا السبب، ينظر إلى الأطر المعيارية على أنها طريقة أكثر مرونة لمعالجة المسائل والتحديات التي تتسم بتطور مستمر أو تطورات غير متوقعة، مثل القدرات التقنية السريعة التغير وتتوزع الجهات الفاعلة الناشئة في الفضاء الخارجي. وعلى الصعيد الدولي، قد تكون عمليات وضع الأطر المعيارية أكثر قابلية للمناقشة الدبلوماسية البناءة في بيئة سياسية متوترة⁽²⁹⁾، لا سيما وأن المعايير والقواعد والمبادئ هي عادة تدابير طوعية (على الرغم من أن هذه الخاصية هي أيضاً ما يجعلها أكثر عرضة لانتهاكها أو عدم مراعاتها من جانب أحد الأطراف في المفاوضات). وهناك عدة طرق يمكن أن تسهم بها المعايير والقواعد والمبادئ في جعل الفضاء أكثر أمناً، على النحو المبين أدناه.

ألف - بناء الشفافية والثقة

19- يمكن للآليات غير الملزمة قانوناً أن تعزز الشفافية وبناء الثقة، مما يقلل من حدة التوترات بين مختلف الأطراف الفاعلة ويهيئ مناخاً أكثر ملاءمة للحوار وإرساء تفاهم مشترك. ومن الأسس المنطقية الأساسية لفريق الخبراء الحكوميين لعام 2013 بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة التي حددت التدابير الوطنية لتعزيز الثقة والشفافية على الصعيد الدولي مثل نشر المبادئ العسكرية وتبادل المعلومات، تهيئة مناخ سياسي أكثر ملاءمة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار⁽³⁰⁾.

20- ولا يلزم تنسيق هذه الجهود أو الاضطلاع بها بصورة جماعية. ويمكن أن يكون للتدابير الأحادية أيضاً آثار إيجابية ويمكن أن تؤثر على السلوك المتبادل من جانب الدول الأخرى. ومن الأمثلة الجيدة المتعلقة بالفضاء الخارجي الوقف الاختياري على الصعيد الوطني للتجارب المضادة للسوائل خلال ثمانينيات القرن الماضي، فضلاً عن الالتزامات الأحادية الأخيرة بعدم إجراء اختبارات لأسلحة الصعود المباشر المضادة للسوائل، التي توجت باتخاذ القرار 41/77.

21- كما أن القرار 42/77 بشأن "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"⁽³¹⁾ يشجع جميع الدول، وخاصة الدول التي تتراد الفضاء، على النظر في إمكانية التقيد، حسب الاقتضاء، بالالتزام السياسي لا تكون بموجبه أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

22- والأمر المهم هو أن السعي إلى وضع أطر طوعية وتدابير سلوكية يمكن أن يمهّد الطريق لتحقيق الاستقرار ومنع نشوب النزاعات عندما لا تكون الخيارات الأخرى متاحة لأسباب سياسية أو تقنية.

(28) انظر عموماً ويست وأزكاراتي أورتيجا، المرجع السابق، الحاشية 18 أعلاه. يتضمن هذا القسم مقتطفات متعددة من هذا المنشور، والتي جرى تكييفها وتحديثها من أجل ورقة العمل هذه.

(29) Non-proliferation Export Controls: Origins, Challenges, and Proposals for Strengthening 64 (Daniel Joyner ed., 2006). See also Carmen Wunderlich, Harald Müller and Una Jakob, WMD Compliance and Enforcement in a Changing Global Context, UNIDIR (2021), available online at <https://www.unidir.org/WMDCEChangingGlobalContext>.

(30) "بصفة عامة، فإن تدابير الشفافية وبناء الثقة هي وسيلة يمكن للحكومات من خلالها تبادل المعلومات بهدف إيجاد تفاهم وثقة متبادلين، والحد من التصورات والحسابات الخاطئة، وبالتالي المساعدة على منع المواجهة العسكرية وتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي" انظر تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2013، المرجع السابق، الحاشية 14 أعلاه، الفقرة 20.

(31) قرار الجمعية العامة 77/42، الدورة 77، بشأن عدم البدء بوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي (7 كانون الأول/ديسمبر 2022) متاح في الرابط <https://undocs.org/A/RES/77/42>.

باء - تجنب سوء الفهم

23- يتمثل أحد الجوانب المهمة لبناء الثقة والشفافية في العمل على تجنب التصورات الخاطئة وسوء التواصل وسوء الفهم، مما قد يؤدي إلى التصعيد وحتى اللجوء إلى استخدام الأسلحة⁽³²⁾. والتدابير التي تقيد أو تشجع على اتخاذ إجراءات وسلوكيات محددة يمكن أن تساعد على منع هذه النتائج غير المرغوب فيها عن طريق المساعدة على توضيح النوايا ووضع إجراءات للتعامل مع تصورات وجود تهديدات.

24- وبهذا المعنى، يمكن أن تكون المعايير والقواعد والمبادئ مفيدة بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا المزدوجة الغرض: فوضع مبادئ توجيهية واضحة يمكن أن يساعد على توضيح النوايا السلمية أو غير الضارة الكامنة وراء الأنشطة التي يمكن أن ينظر إليها على أنها عدائية، مثل الاقترب الوثيق بين السوائل.

جيم - ابتكار توقعات سلوك تشير إلى النوايا

25- الامتثال للمعايير والقواعد والمبادئ مدفوع إلى حد كبير بما تحدده من توقعات اجتماعية وسياسية. وتعمل هذه التوقعات على تهيئة القدرة على التنبؤ، مما يساعد على الحد من التوترات بين الجهات الفاعلة.

26- ويمكن أن يكون التقيد بالمعايير والقواعد ومبادئ السلوك مؤشرات مفيدة على النوايا. ويمكن أن يساعد التقيد بهذه الآليات على طمأنة الآخرين بشأن النوايا غير العدائية والحد من دوافع سباق التسلح. وفي المقابل، في المقابل، إذا تم مراعاة المعايير والقواعد والمبادئ في وقت السلم، فيمكن افتراض أن عدم الامتثال في أوقات التوتر يكون متعمداً⁽³³⁾.

دال - تمهيد الطريق لنجاح الآليات المستقبلية

27- يمكن للآليات غير الملزمة قانوناً أن تساعد على إرساء الأساس للتدابير المقبلة، بما في ذلك التدابير ذات الطابع الملزم قانوناً. وتؤدي المعايير والقواعد والمبادئ وظيفة رئيسية تتمثل في الإسهام في إيجاد تفاهم مشترك بين الدول. والمرونة المتصورة لهذه المعايير والقواعد والمبادئ تجعلها مفيدة لبناء الثقة على نحو يمكن من الحوار بين مختلف الأطراف. وعليه، فإنها غالباً ما تكون نقطة انطلاق لتطوير الأنظمة. والإطار القانوني الحالي المنطبق على الفضاء مثال على ذلك، مثلما هو مبين أعلاه، حيث إن معاهدة الفضاء الخارجي هي نتاج للمفاوضات التي انطلقت في البداية في شكل قرارات للجمعية العامة واعتمادها في نهاية المطاف.

28- وفي مجال مثل الفضاء، حيث تتطور التكنولوجيا بوتيرة أسرع من تقدم القانون والسياسة، يمكن أن تساعد مرونة المعايير والقواعد والمبادئ في تهيئة بيئة فضائية مستقرة وقائمة على الثقة. وإذا توفر الفهم المشترك بصورة كافية، والتركيز على الممارسة والمشاركة على نطاق واسع، يمكن أن تصبح المعايير والقواعد والمبادئ وسيلة للتوصل لاتفاقات أكثر استدامة وإلزاماً بشأن أمن الفضاء يكون أصحاب المصلحة على استعداد للالتزام بها.

(32) James D. Fearon, *Rationalist Explanations for War*, 49 Int'l Org. 379, 379-414 (1995)

(33) Audrey M. Schaffer, *The Role of Space Norms in Protection and Defense*, 87 Joint Force Q. 88, (2017)

خامساً - التحديات المتعلقة بالمعايير والقواعد ومبادئ السلوك المسؤول⁽³⁴⁾

29- الآليات غير الملزمة ليست الحل الناجع لتقييد السلوك العدواني أو الخطير في الفضاء الخارجي. فنجاحتها غير مضمونة، وقد تتعرض للانحياز. وقد تكون الأطر المعيارية أسهل من الناحية السياسية، ولكن تحقيق معايير وقواعد ومبادئ سلوك قوية ليس كذلك. فمن الصعب تحقيق قيم عالمية أساسية يمكن أن تجمع بين مختلف الثقافات والاهتمامات والمجموعات. ومن الأصعب وضع هذه القيم موضع التنفيذ.

ألف - القبول على نطاق واسع من أجل تحقيق الفعالية

30- الأطر المعيارية اجتماعية في الأساس. ولكي تكون فعالة، يجب قبولها وممارستها على نطاق واسع. ويعتمد هذا الأمر على وجود قيم مشتركة ومصالح متبادلة، وعلى الثقة كذلك و"التفكير المماثل"، وهذه هي الخصائص المطلوبة لتحقيق قد كبير من التماسك الاجتماعي⁽³⁵⁾. وفي غياب هذا الشرط، قد يكون البديل هو التنافس من أجل التأثير المعياري، الذي وصفه بعض المراقبين بأنه "التفسير التفضيلي للمعايير"⁽³⁶⁾. وهذا أمر خطير بشكل خاص في مجال مشترك حساس بيئياً ويتطلب جهداً مادياً مثل الفضاء الخارجي، حيث تعتمد السلامة والاستدامة والأمن على العمل الجماعي.

31- إن وضع آليات غير ملزمة قانوناً والمحافظة عليها عملية صعبة ومستمرة. ولا يكفي مجرد الإعلان عنها. وفي حين أن هذا يمكن أن يكون خطوة مفيدة نحو إنشائها، إلا أن فعاليتها تستوجب تطبيق الأطر المعيارية وتطويرها⁽³⁷⁾. ولا يتحقق ذلك دائماً دون تعقيدات. ولأنها متجذرة في القيم وتعتمد على الممارسة، فإنها تخضع لإعادة التفسير. وفي حين أن هذه الدينامية مفيدة في بعض النواحي، فهي تعني ضرورة تطوير المعايير والقواعد والمبادئ وتعزيزها باستمرار.

باء - الامتثال قد يكون أقل صرامة مما هو مطلوب

32- تنفيذ الأطر المعيارية قد يكون أمراً صعباً، لأن الامتثال للمعايير والقواعد والمبادئ قد يكون أقل صرامة في الممارسة مما قد يبدو عليه من الناحية النظرية. وعادة ما تكون الاتفاقات السياسية غير

(34) انظر عموماً ويست وأزكاراتي أورتيجا، المرجع السابق، الحاشية 18 أعلاه. يتضمن هذا القسم مقتطفات متعددة من هذا المنشور، والتي جرى تكييفها وتحديثها من أجل ورقة العمل هذه.

(35) Christopher Ashley Ford, Assistant Sec'y, Bureau of Int'l Sec. and Nonproliferation, *Rules, Norms, and Community: Arms Control Discourses in a Changing World*, Remarks at the EU Conference on Nonproliferation (13 December 2019), transcript available online at <https://2017-2021.state.gov/rules-norms-and-community-arms-control-discourses-in-a-changing-world/index.html>

(36) Roxana Radu, Mattias C. Kettemann, Trisha Meyer, and Jamal Shahin, *Normfare: Norm Entrepreneurship in Internet Governance*, 45 Telecommunications Policy, 2 (2021)

(37) وضع أطر معيارية للسلام والأمن السيبرانيين يشير إلى ضرورة تجاوز صياغة الإعلانات السياسية أو غيرها من الآليات غير الملزمة قانوناً إلى تطبيقها وتنفيذها، وهو ما يمثل أولوية لبرنامج العمل. See Allison Pytlak, *Programming Action: Observations from Small Arms Control for Cyber Peace*, Women's Int'l League for Peace and Freedom (2021), available online at

<https://reachingcriticalwill.org/images/documents/Publications/cyber-poa.pdf?fbclid=IwAR3T73GYmnycLgV9pqzbFL4Nlv7QOnaYB84uRzaTLn9FX3RTRhUEHaUSOk>

الملزمة أكثر عرضة لعدم الامتثال لها وتخضع لتفسيرات مختلفة للالتزامات⁽³⁸⁾. ومن السهل تجاهل الالتزامات الطوعية، وقد لا تجد الانتهاكات سوى القليل من الانعكاسات، إن وجدت. والإدانات السياسية من جانب المجتمع الدولي أداة أساسية لضمان التقيد بالأطر المعيارية، ولكن هذا الأمر يتطلب قيادة وعملاً جماعياً. وفي بعض الحالات، قد تكون للدول مصلحة ذاتية في التزام الصمت حيال عدم التقيد بالمعايير. وفي حالات أخرى، قد تخشى الدول من العواقب السياسية بسبب التعبير عن آرائها، ولا سيما ضد الدول الأكثر قوة. وأخيراً، قد تجد بعض الدول أن الوصمة المرتبطة بمخالفة الآليات الراسخة غير الملزمة قانوناً والمتفق عليها سلفاً يمكن تحملها أو مقبولة أو حتى وسيلة مفيدة للاعتراض عليها⁽³⁹⁾.

جيم - احتمال صعوبة المراقبة

33- قد يكون من الصعب أيضاً رصد الالتزام بالآليات غير الملزمة قانوناً. وعلى الرغم من أن بعض السلوكيات تسهل ملاحظتها باستخدام الوسائل التقنية الوطنية أو الاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT) - دون تفتيش تدخل للشرط المفروضة على الأجهزة - فإن السلوكيات لا تتناسب جميعها مع هذا الوصف (التداخل السيرياني والإلكتروني من الأمثلة على ذلك). وحتى عندما يكون من الممكن مراقبة السلوكيات، لا تتاح للدول جميعها إمكانية الوصول بصورة كافية إلى الوسائل التقنية الوطنية للقيام بذلك⁽⁴⁰⁾. وفي غياب العمليات الرسمية لرصد ومعالجة الشواغل المتعلقة بالامتثال الجماعي، من غير المرجح أن يكون الالتزام بالأطر المعيارية أولوية سياسية.

دال - خطر ظهور المعايير السلبية

34- المعايير والقواعد والمبادئ لا تفضي جميعها إلى آثار إيجابية. ففي بعض الأحيان يمكنها جعل السلوك "الجيد بما فيه الكفاية" مقبولاً، وقد تضيي الشرعية حتى على الأنشطة الضارة. وقد أثير هذا الشاغل فيما يتعلق باختبار الأسلحة المضادة للسواتل، وضعف الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحد من الحطام في الفضاء⁽⁴¹⁾. وفي حالة أمن الفضاء ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن التركيز الضيق على سلامة واستدامة الأنشطة الفضائية العسكرية من الممكن أن يساعد على إضفاء

(38) يستند هذا الاستنتاج إلى مراجعة لتقرير صادر عن مكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال بعنوان 2021 الانضمام إلى اتفاقيات والتزامات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح والامتثال لها، أعده جيل دوسيه وأندريه دوسيت في إطار مشروع مستمر بشأن الدروس المستفادة من التجربة السابقة في مجال تحديد الأسلحة، تحت إشراف مشروع تحويل السيوف إلى محاريث "Ploughshares" بتمويل من وزارة الدفاع الوطني الكندية في إطار برنامج الدفاع (MINDS). التقرير الأصلي متاح على الإنترنت في الرابط <https://www.state.gov/2021-adherence-to-and-compliance-with-arms-control-nonproliferation-and-disarmament-agreements-and-commitments>.

(39) Rebecca Alder-Nissen, *Stigma Management in International Relations: Transgressive Identities, Norms and Order in International Society*, 68 Int'l Org. 143, 143-176 (2014).

(40) ملخص الرئيس للمناقشات التي جرت في إطار البند 6(ب) من جدول الأعمال، A/AC.294/2022/4، الفقرة 6 (5 تشرين الأول/أكتوبر 2022)، متاح في الرابط https://documents.unoda.org/wp-content/uploads/2022/10/A_AC294_2022_4_Chairs-Summ-2nd-Session-2022-au.pdf. انظر أيضاً البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، آراء جمهورية إيران الإسلامية وتحليلها بشأن القرار المعنون "الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول" الذي اقترحت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في اللجنة الأولى للأمم المتحدة (A/C.1/75/L.45/Rev.1) (11 حزيران/يونيه 2020)، متاح في الرابط <https://front.un-arm.org/wp-content/uploads/2021/04/attachment-of-Iran-views-on-res-75-36.pdf>.

(41) Jessica West & Giles Doucet, *From Safety to Security: Mapping the Normative Landscape in Outer Space*, Project Ploughshares (March 2021) available online at <https://www.ploughshares.ca/reports/from-safety-to-security-mapping-the-normative-landscape-in-outer-space>.

الشرعية على أنواع معينة من تجارب الأسلحة وغيرها من السلوكيات التي تؤدي إلى انعدام الأمن الجماعي في الفضاء الخارجي أو إدامتها⁽⁴²⁾. وعندما يتعلق الأمر بأهداف تحديد الأسلحة، فإن المعايير والقواعد والمبادئ هي بالتأكيد أدوات قيمة لتنظيم وتقييد السلوكيات الخطيرة وحتى الاستخدامات المحتملة للأسلحة. ولكن التكديس غير المقيد لقدرات التسليح يجعل المجتمع الدولي عرضة للكوارث.

35- وعموماً، يتمثل الموضوع العام لهذه التحديات والقيود في أن الأطر المعيارية - رغم ضرورتها - ليست كافية، على الأقل في حد ذاتها. ويتطلب التعميم الناجح وإضفاء الطابع المؤسسي على المعايير والقواعد والمبادئ تدابير وعمليات إضافية لتيسير الامتثال ورصده.

سادساً - المتطلبات الرئيسية لنظام فعال لأمن الفضاء⁽⁴³⁾

36- الاتفاق على آليات غير ملزمة قانوناً أو حتى اتفاقات ملزمة قانوناً أو إعلانها لا يكفي في حد ذاته لضمان فعالية هذه التدابير. بل إن فعالية أي نظام - سواء أكان قانونياً أو معيارياً - تعتمد على الموازنة بين عدة عوامل⁽⁴⁴⁾.

37- الامتثال: يتعلق بتنفيذ صك ما والموافقة عليه. وفقاً لبعض الاعتبارات، يرجح الامتثال للاتفاقيات الملزمة قانوناً. ومع ذلك، فإن واجب الامتثال للاتفاقيات القانونية يمكن أن يكون أيضاً سلاحاً ذا حدين. فقد تكون الدول أقل استعداداً للالتزام بمعاهدة ما تبعاً لمحتواها، أو حتى عدد الموقعين عليها.

38- وتعتبر زيادة مرونة الأطر المعيارية من المزايا في هذا السياق، مما يسهل الموافقة عليها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الآليات غير الملزمة قانوناً توجد التزامات اجتماعية وسياسية وليس التزامات قانونية، فإن التنفيذ لا يزال أمراً بالغ الأهمية. ولتيسير الامتثال للأطر المعيارية، من الضروري القيام بما يلي:

- البناء على القيم المشتركة أو الأساسية والآليات القائمة، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي وغيرها من معاهدات الفضاء.
- تحديد الأدوات والآليات اللازمة لتنفيذ ومراعاة كل من المعايير والقواعد والمبادئ القائمة والجديدة.
- النظر في حوافز للامتثال للإطار المعياري للفضاء الخارجي.
- تحديد العمليات والخيارات في حال وقوع الانتهاكات المعيارية المحتملة.

39- وتجدر الإشارة إلى أنه في الحالات التي يصبح فيها أحد المعايير أو القواعد أو المبادئ قانوناً دولياً عرفياً، فإن خرقها يشكل انتهاكاً لقانون ملزم.

40- المشاركة: تشير إلى عدد الدول التي توافق على تدبير محدد وتختار الامتثال له. وكلما كان الإجراء أكثر قبولاً وتعميماً ومؤسسياً، كلما كان أكثر فعالية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في حالة الآليات غير الملزمة، لأنها تقتصر إلى "قوة الامتثال" التي تتمتع بها الصكوك الملزمة قانوناً⁽⁴⁵⁾.

(42) Jessica West, *A Weapons Test is the Wrong Way to Advance Norms on Responsible Behaviour in Space*, Breaking Defense (26 August 2021), [available online at Error! Hyperlink reference not valid.](#)

(43) انظر عموماً ويست وأزكاراتي أورتيجا، *المرجع السابق*، الحاشية 18 أعلاه. يتضمن هذا القسم مقتطفات متعددة من هذا المنشور، والتي جرى تكييفها وتحديثها من أجل ورقة العمل هذه.

(44) See generally SCOTT BARRETT ENVIRONMENT AND STATECRAFT: THE STRATEGY OF ENVIRONMENTAL (TREATY-MAKING (2005.

(45) Daniel Bodansky, *Legally Binding versus Non-Legally Binding Instruments* 161, in TOWARDS A (WORKABLE AND EFFECTIVE CLIMATE REGIME (Scott Barrett Carlo Carraro & Jaime de Melo, eds., 2015.

41- وفي حين أن وضع المعايير والقواعد والمبادئ لا يتطلب بالضرورة توافق في الآراء، فإن تشجيع المشاركة والتتفيذ على نطاق واسع، يستوجب إعطاء الأولوية لما يلي:

- اتباع نهج شامل لتنميتها يطور ويوسع الاتفاق على نطاق واسع، بما يشمل الكيانات غير الحكومية، مثل الصناعات التجارية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.
- الالتزامات والفوائد المشتركة بين جميع الأطراف.

42- ومن المهم أيضاً تحديد من يشارك في الأطر المعيارية ويوافق عليها. ولضمان التتفيذ، من الضروري أن تشرك الدول الجهات الفاعلة التي تمتلك التكنولوجيا والقدرات المتصلة بوضع المعايير والقواعد والمبادئ.

43- الشمول والطموح: يشير ذلك إلى مستوى التفاصيل والطابع المحدد للاتفاقية. فالصكوك الأكثر شمولاً تجنح إلى تحقيق تأييد أوسع نطاقاً، حيث ينظر إلى المبادئ العامة على أنها أسهل في الاتفاق عليها من المسائل الأكثر تحديداً. فمعاهدة الفضاء الخارجي، على سبيل المثال، هي معاهدة مبادئ لا تتعمق في تناول كل مسألة خاضعة لتنظيمها. ونجاح الاتفاقات المتعلقة بمسائل محددة للغاية، مثل القواعد المتعلقة بالاقتراب بين السواتل، على سبيل المثال، تتطلب درجات أكبر من الفهم المشترك للمسألة بين مختلف أصحاب المصلحة. وبهذا المعنى، فإن القواعد هي الأكثر شمولاً من ثلاثية "المعايير والقواعد والمبادئ"، وتتطلب قاعدة صلبة من المبادئ والمعايير التي يمكن أن تطورها.

44- والالتزامات العامة توجد مجالاً للاختلافات والثغرات التفسيرية، مثل معنى عبارة "طويل الأجل" أو عبارة "المراعاة الواجبة". كما أن المبادئ المبهمة قد تحول دون حدوث اتفاق بين الدول. وعلى سبيل المثال، فإن عدم وضوح تعريف "السلاح الفضائي" وتحديده يشكل عقبة طويلة الأمد أمام الاتفاق على تدابير تحديد الأسلحة في الفضاء. وعلى نحو مماثل، فإن أي آلية غير ملزمة قانوناً ومبهمة إلى حد كبير لن تتطور بسهولة إلى اتفاق ملزم، سواء عن طريق التدوين أو التحويل إلى قانون دولي عرفي.

45- وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم التشديد على تحديد السلوكيات الإيجابية التي تجعل المشغلين في الفضاء الخارجي يشعرون بالأمان والأمن والثقة في نوايا الآخرين.

سابغاً - الخلاصة

46- يمكن أن تكون المعايير والقواعد والمبادئ أداة مفيدة لبلوغ أهداف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ عليها. غير أنه لا ينبغي اعتبارها الحل الناجع لمعالجة الشواغل المتعلقة بأمن الفضاء. ومثلما تبرز ورقة المعلومات الأساسية هذه، فثمة قيود أيضاً للمعايير والقواعد والمبادئ. ولن تتمكن آلية أو مبادرة بمفردها من تحقيق أمن الفضاء، بل يلزم وجود شبكة من الأدوات المتآزرة.

47- وتتطور الأنشطة الفضائية باستمرار، وينبغي أن تتطور الأدوات اللازمة لمعالجة شواغل الأمن الفضائي بالتوازي مع ذلك. وتوفر المعايير والقواعد والمبادئ وسيلة أكثر مرونة للتعامل مع هذه المشكلة المتغيرة.

48- وينبغي للدول أيضاً أن تضع في اعتبارها أن الصكوك غير الملزمة قانوناً يمكن أن تكمل وتعزز بعضها بعضاً. وبهذا المعنى، ينبغي للدول أن تبني على الآليات القائمة، مثل معاهدة الفضاء الخارجي، من أجل وضع معايير وقواعد ومبادئ جديدة، لأن ذلك سيكون مفيداً في تعزيز الأطر المطبقة حالياً، ولكنه سيساعد أيضاً على إيجاد تقاهم مشترك بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن المسائل المتعلقة بأمن الفضاء.

49- ولكي تكون المعايير والقواعد والمبادئ فعالة، فإنها تحتاج إلى تأييد واسع النطاق، ليس من جانب الدول فحسب، بل أيضاً من جانب الكيانات الأخرى العاملة في مجال الفضاء، مثل الصناعات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وستصبح هذه الأدوات قوية كلما أمكن استيعابها على نطاق أوسع وأعمق.

50- وفي نهاية المطاف، نتوقف فعالية المعايير والقواعد والمبادئ على استعداد الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، ولا سيما الدول، للتقيد بها، واستعداد جميع الكيانات التي تستفيد من أجهزة وتكنولوجيات الفضاء الخارجي، ولكن ينبغي، مرة أخرى، إدانة عدم الامتثال إذا حدث، ولا سيما من جانب الدول.
